كربلاء في القرن السادس عشر الميلادي
- دراسة في كتاب البلاد العربية في الوثائق العثمانية

Karbala in the 16th. Century: A Study in "Al-Bilad Al-Arabiya fi Al-Watha'iq Al-Othmaniya" Book

م.م. محمد حسن يوسف الحسيني

وزارة التربية– مديرية تربية كربلاء المقدسة

Asst. Lect. Muhammad Hussein Yousef Al-Husseini

Ministry of Education

Directorate of Education in Karbala

السنة الثامنة/المجلد الثامن/العدد الثالث والرابع(٢٩-٣٠)
شهر جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/كانون الأول ٢٠٢١م

الملخص:

شكلت دراسة جملة التطورات الاجتماعية والسياسية التي عاشتها مدينة كربلاء إبان العهد العثماني وما تبعها من ردود أفعال مختلفة من أبناء المدينة أثرت وبشكل مباشر على وتيرة العلاقات بين الدولتين العثمانية(الحاكم الفعلي للبلاد) والصفوية(الراعي الروحي لسكان المدينة) على وفق ما فرضه التكوين الديموغرافي لكربلاء.

تناولت جملة من المصنفات لتلك التطورات بالتحليل والمعالجة، كان من جملتها كتاب البلاد العربية في الوثائق العثمانية للمؤرخ فاضل بيات، والذي اعتمد في تأليفه بالدرجة الأساس على موجودات المركز الوثائقي في إسطنبول، والتي كانت ناقلة خطوة بخطوة لكل ما يجري من أحداث على أرض الواقع لتبين لنا حقيقة ما عاناه أهالي المدينة من تجاذب قوى الصراع وتداعياته عليها، حاول الباحث إظهاره في عرض تاريخي ذي طابع منهجي وحلّل ما جاء في كتاب البلاد العربية من تطورات مختلفة في مدينة كربلاء.

الكلمات المفتاحية: البلاد العربية، كربلاء، بيات، سليمان القانوني.

Abstract

A lot of social and political developments that Karbala underwent during the Ottoman Era، and the reaction that followed them all influenced directly the relations between the Ottoman Empire(the actual reuler) and the Safavid Persia(the spiritual guardian of the locals)، due to the demographic structure of Karbala.

The book entitled "Al-Bilad Al-Arabiya" by "Fadil Bayat" has tackled these issues depending on the Ottoman documents found in the documentary center in Istanbul، Turkey. These documents recorded step by step all the actual events that the locals suffered from، in addition to the clashes between the two empires. The current research presents a historical systematic survey of the minute details of the book under study.

Key Words: "Al-Bilad Al-Arabiya"، Karbala، Bayat، Suleiman the Magnificent/Suleiman the Lawgiver.

السنة الثامنة/المجلد الثامن/العدد الثالث والرابع(٢٩-٣٠)
شهر جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/كانون الأول ٢٠٢١م

المقدمة:

تعدّ الوثائق العثمانية من أهم المصادر التاريخية التي دونت أحداث عديدة كان قد ارتبط قدر كبير منها بماضي البلاد العربية منذ توسع الدولة العثمانية في الشرقين الأقصى والأدنى حتى انهيارها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ولما بدأ الباحثون في مجال التاريخ بتدوين ما يمكن تدوينه من تاريخ مدنهم ظهر خلال النصف الثاني من القرن العشرين اهتمام ملحوظ لابأس به لدراسة وثائق الأرشيف العثماني(Basbakanlik Osmanli Arsivi)[١] وترجمة ما يمكن ترجمته من مصادر ووثائق ذلك الأرشيف العالمي والذي صنف حوالي(٥٠٪) من وثائقه حتى سنة ٢٠٠٧م، وعددها ما يقارب المائة والخمسين مليون وثيقة متنوعة في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وغيرها[٢].

لم يكن تاريخ العراق الحديث والمعاصر بمعزل عن اهتمام مؤرخي الأرشيف العثماني نظرًا لموقعه الجغرافي بين إمبراطوريتين عظيمتين في المنطقة وهما(العثمانية والفارسية) فالأخيرة كانت تسعى جاهدة للحفاظ على نفوذها داخل البلد بهدف إبعاد سطوة العثمانيين عن الأضرحة المشرفة وخصوصاً في مدينة كربلاء المقدسة بينما أتبعت الأولى سياسة مفادها الحد من النفوذ والتسلط الفارسي وتطبيق التنظيمات الكفيلة لفرض سيطرتها المباشرة على أوقاف العتبات والظهور بمظهر المهتم والمسؤول عنها وعن عمارتها لذا نجدها تدون كل شاردة وواردة عن مدينة كربلاء وأضرحتها المقدسة لتصبح تلك المدونات في المستقبل مصدراً مهماً يكشف حقائق غامضة عن تاريخ مدينة عريقة أرتبط تاريخها بمرقدي الإمام الحسين عليه السلام وأخيه أبي الفضل العباس عليه السلام.

تأتي أهمية موضوع(كربلاء في القرن السادس عشر الميلادي- دراسة في كتاب

البلاد العربية) لبيان ضرورة الوثائق العثمانية المنشورة(المترجمة) للباحثين في دراسة تاريخ مدينة كربلاء المقدسة باعتبارها مصدراً لا يمكن الاستغناء عنه عند دراسة أوضاعها خلال تلك المدة وكذلك هدفاً للتعمق بما ورد في وثائق مصدر البيات(كمصدر أساسي للبحث) للوقوف على أحداث وأسماء شخصيات أدت أدوارًا مهمة في أحداث المدينة خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، لذا وقع الاختيار على هذا الموضوع بهدف الابتعاد عن السرد التاريخي للأحداث وتجاوز النظرية التقليدية في تدوينه بالاعتماد على استخدام بعض ما ورد في مجلدات الموسوعة الوثائقية الموسومة بـ**(البلاد العربية في الوثائق العثمانية)**، والتي جمعها وترجمها الدكتور فاضل مهدي بيات على شكل ثمان مجلدات من الحجم الكبير والتي صدر الأول منها سنة ٢٠١٠م عن مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في إستانبول أو ما تعرف بمؤسسة(أريسكا)[٣] التي اهتمت بنشر هذا النوع من الموسوعات الوثائقية دون تحديدها بعدد مجلدات كونها عملًا مفتوحًا ومشروعاً لا ينضب من الوثائق.

تميز كتاب البلاد العربية في الوثائق العثمانية كونه أخذ اتجاهًا مختلفًا عن الطريقة المتبعة في جمع الوثائق وترجمتها وذلك لان الدكتور البيات أعطى مجلداته ميزة جمع اللغتين(العثمانية والعربية) للوثيقة في صفحة واحدة أي نص لغة أصلي بالعثماني مع ترجمة عربية متقنة وذلك سيشكل وسيلة تعليمية للمتدربين على قراءة الوثائق العثمانية وترجمتها إلى العربية بالإضافة إلى تقسيم البيات للمواضيع بشكل سلس يسهل على الباحث في مجال التاريخ أن يتوصل إلى المعلومة المطلوبة على وفق التقسيمات التي أتبعها البيات كونه اختار أن تكون المواضيع متخصصة لا مبعثرة وذلك ما لمسناه في المجلد الخامس والذي ورد فيه معلومات مهمة جداً عن تاريخ مدينة كربلاء المقدسة خلال السقف الزمني لهذه الدراسة.

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى مقدمة ومبحثين رئيسيين وخاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، فقد تناول الأول منها التنظيمات العثمانية في مدينة كربلاء المقدسة في القرن السادس عشر الميلادي، بينما تطرق المبحث الثاني إلى مدينة كربلاء المقدسة وأثرها في العلاقات(العثمانية–الصفوية) خلال مدة الدراسة وأهم التنظيمات والإجراءات التي اتبعتها الدولة العثمانية للحد من النفوذ الصفوي في المدينة، وكل ذلك مستند بالدرجة الأساس إلى ما ورد من معلومات في الكتاب المذكور في عنوان بحثنا.

اعتمد الباحث في كتابة بحثه على جملة غفيرة من المصادر والمراجع، شكل كتاب(البلاد العربية في الوثائق العثمانية) العماد والمرتكز فيها، كما أردفه بعدد من المصادر التي اعتمد عليها في تشكيل مادة البحث التاريخية وبعض التعريفات المهمة التي ورد ذكرها في الهوامش.

السنة الثامنة/المجلد الثامن/العدد الثالث والرابع(٢٩–٣٠)
شهر جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/كانون الأول ٢٠٢١م

المبحث الأول:
التنظيمات العثمانية في مدينة كربلاء المقدسة في القرن السادس عشر

توجهت أنظار الدولة العثمانية نحو العراق منذ ٢١ تشرين الأول ١٥٣٣م بعد انطلاق الحملة العسكرية لإخضاع(الدولة الصفوية)[٤] بقيادة السلطان(سليمان القانوني)[٥] والذي تمكن من السيطرة على تبريز في ١٣ تموز ١٥٣٤م ليصدر بعدها الأوامر لقطعاته العسكرية للتوجه نحو بغداد والمدن العراقية الأخرى وضمها إلى ممتلكات الدولة العثمانية، فتمكنت قواته دخول بغداد في ٣١ تشرين الأول ١٥٣٤م دون مقاومة تذكر من القوات الصفوية التي كانت مرابطة فيها، وتلا ذلك دخول القانوني رسمياً إلى المدينة في ٢ كانون الثاني ١٥٣٥م، وحرص خلالها إتباع سياسة من شأنها كسب سكان المدن العراقية إلى جانبهم، حيث بدأ يظهر الاهتمام في الأضرحة المقدسة وقرر القانوني زيارة أضرحة مدينة بغداد وأمر بإجراء التعميرات اللازمة عليها[٦].

ثم توجه نحو مدينة كربلاء المقدسة[٧]، وزار مرقدي الإمام الحسين عليه السلام وأخيه أبي الفضل العباس عليه السلام[٨]، وأمر بتسجيل الأوقاف الخاصة بها وهي الأملاك والأراضي وغيرها[٩] كما وأمر بإجراء بعض التنظيمات والإصلاحات داخل المدينة والنظر باحتياجات الأهالي[١٠].

ومن جملة الأمور التي عالجها السلطان القانوني قضية الفيضانات التي كانت تتعرض إليها أطراف المدينة عند ارتفاع منسوب مياه نهر الفرات المتكررة خلال فصل الربيع بينما يحدث عكس ذلك خلال أوقات أخرى وذلك يؤدي إلى جعل المزارعين يعتمدون على مياه الآبار لسد نقص مياه النهر، عالج السلطان سليمان

القانوني تلك الحالة وأمر برفع مستوى الحواجز الترابية لوقاية المدينة من الفيضان، كما أمر بحفر نهر عُرف بـ(النهر السليماني) أو (الحسينية) - فيما بعد - تيمناً بالإمام الحسين عليه السلام[١١].

ووصف ذلك النهر المؤرخ الشهير نظمي زادة عندما ذكر زيارة القانوني لمدينة كربلاء المقدسة وحظي بالمثول بين يدي سيد الشهداء عليه السلام ثم وجه أوامره بحفر نهر كبير من الفرات لإيصاله إلى المدينة الأمر الذي زاد في إنتاج ثمار محصولاتها الزراعية[١٢]، وكان قد استعان في حفر النهر بمهندسين على مقدرة عالية وخبرة فائقة ليكون من كبريات المشاريع الإصلاحية خلال تلك الحقبة[١٣].

يعدّ النهر السليماني من أهم الانجازات التي قام بها سليمان القانوني لمعالجة أزمة كانت تؤثر سلبياً على سكان المدينة، فقد وفر ذلك المشروع مياه الشرب بعد أن كان الأهالي والزوار يشربون(المياه المُرّة) المستخرجة من الآبار فضلاً عن إقامة المزارع والبساتين على ضفتي النهر ليعم الخير وتتوسع البلدة وتزدهر زراعة الخضراوات وغرس أشجار النخيل[١٤]، بعد ان أخذ الفلاحون يمدون قنوات لري مزروعاتهم الأمر الذي جعل منسوب المياه يتناقص باستمرار لدرجة اضطرت بكلر بكي(القائد العام للقوات المسلحة العثمانية)[١٥] في بغداد ان يخاطب في ٢٢ كانون الأول ١٥٧٠م السلطان(سليم الثاني)[١٦] بشأن خطورة الأمر على الرغم من انتفاع الإدارة من خمس المحصول وعدم تغطية الغبار والتراب للنهر عند هبوب الرياح بعد زراعة جانبيه، طالباً إيقاف استمرار منح التراخيص لكل من يرغب بشق قناة لأن هذا الأمر سيؤدي إلى قلة المياه الواصلة إلى مركز المدينة، فأمر السلطان بعدم السماح لأي شخص بشق قناة من النهر المذكور[١٧].

هيأ مشروع النهر السليماني فرصه كبيرة للقائمين على إدارة المدينة ليفرضوا الرسوم(الضرائب) على مزروعات الفلاحين المستفيدين من المياه رغم ادعائهم

بأن واردات المحاصيل لا تغطي نفقاتها، الأمر الذي دفعهم للاعتراض على جباة الرسوم وتقديم شكوى إلى بكلر بكي بغداد بشأن ذلك مناشدين إياه بضرورة التدخل لمنع الأمناء من مطالبتهم بالرسوم(١٨).

بناء على ما تقدم خاطب والي بغداد الديوان الهمايوني في ٩ شباط ١٥٧٤ م بشأن إعفاء أصحاب البساتين من الرسوم أسوة بما يطبق في مدينتي بغداد والحلة مؤكداً بأنه لو تحقق ذلك فإن كربلاء ستكون أكثر إعماراً، فوافق الديوان على طلب البكلر بكي وأصدر أوامره في ٢٩ آذار ١٥٧٤ م لاتخاذ ما يلزم بشأن الضرائب بالإضافة للتأكيد على متابعة القائم بعملية تحرير الولاية(تدوين) لتسجيل البساتين في المدينة المعفاة من الرسوم الديوانية، وهذا يدلّ على ان هذه الخطوة تعد الأولى من نوعها كاتباع نظام شبيه بنظام الطابو الذي أستخدم فيما بعد خلال مدة ولاية المصلح(مدحت باشا)، ثم تلا ذلك إصدار أوامر الديوان بتسجيل الكروم والبساتين والمزروعات التحتية(أي الخضراوات) والفوقية(أي النخيل) والتي استحدثت بفضل المياه الجارية في النهر المذكور مؤكدين بأن هذه الأوامر جاءت احتراماً لمشهد الإمام الحسين عليه السلام وترحماً لمن يسكنها من أهل السنة والجماعة!!(١٩).

وبعد تطبيق الأوامر الخاصة بإلغاء الرسوم أعلاه ظهر مجموعة من أشراف بغداد –المستفيدين من الضرائب– الذين طمعوا بالتصرف بالنهر بطريقة(الالتزام)(٢٠) فقاموا بمراجعة الديوان الهمايوني لتقديم العروض الخاصة بالجباية، وتمكنوا من استحصالهم على قرار سلطاني كان قد بعث نسخة منه إلى بكلر بكي بغداد يقتضي بموجبه منح النهر وتوابعه بطريقة الالتزام في حال كان ذلك مناسباً للعمل بهِ، فتدخل أعيان المدينة ووجهاؤها مؤكدين ان العمل بموجب هذا القرار لا ينسجم مع واقع الحال في المدينة التي هي عبارة عن أرض مقفرة وسكانها وزوار عتباتها يحتاجون باستمرار إلى الماء العذب مؤكدين أنّ ذلك الأمر دفع السلطان القانوني

يقدم على حفر النهر أعلاه، وان سمحت الإدارة العثمانية إلى جباة الضرائب بتطبيق نظام الالتزام في فرض الرسوم ستؤول الأماكن المعمورة على طرفي النهر إلى الخراب جراء ظلم الملتزمين، بالإضافة للأضرار التي سيترتب عنها إهمال الأضرحة المباركة في المدينة ومزروعاتها وسينتج عن ذلك إثقال المصروفات على بيت المال، لذا قررت الإدارة العثمانية متمثله بأمر السلطان في ١٦ أيلول ١٥٧٤ م بإعادة استخدام جباية الضرائب بطريقة الأمانة على وفق الأسلوب السابق[٢١].

مما تقدم نجد بأن الإدارة العثمانية أخذت تتخبط بقراراتها إزاء جباية الضرائب المفروضة على المستفيدين من النهر السليماني ومجاريه فتارة تُلغيها وتارة تُعيدها ويبدو أن ذلك التخبط يرتبط مع درجة الفائدة من العائدات والواردات لهذا النهر والتي وصفها متولي[٢٢] المشهدين الشريفين في رسالة وجهها إلى السلطان العثماني حاثاً إياه على حفر نهر إلى مدينة النجف الاشرف مشيراً إلى النهر السليماني قائلاً: (**تمّ حفر النهر وتخلص المسلمون بذلك من أزمة الماء، وفضلاً عن هذا يتم تسليم أكثر من عشرة آلاف ذهب كل سنة إلى الخزانة العامرة من جراء هذا النهر...**)[٢٣]، فجاءت أوامر السلطان ومنذ ٢٧ حزيران ١٥٧١ م مؤكدة على المنافع المادية وجعلها فوق كلّ الاعتبارات الأخرى[٢٤]، ونتج عن ذلك بين عامي ١٥٧١ – ١٥٧٤ م نزوح الفلاحين من أراضيهم وتشتتهم بسبب قلة الاستفادة من مياه الأنهار للأسباب أعلاه رافقها إهمال القنوات وعدم صيانتها ففقدت الإدارة العثمانية شيئًا فشيئًا مصدراً مهماً لواردات أوقاف الأضرحة في مدينة كربلاء المقدسة وقد ترتب عن ذلك ضائقة مالية أوائل سبعينيات القرن السادس عشر الميلادي[٢٥].

أخذت قضية مياه النهر السليماني في مدينة كربلاء المقدسة مساحة واسعة في الوثائق العثمانية وذلك ان الأمور المتعلقة بهذا الجانب كانت تسبب مشاكل داخل المدينة وخصوصاً بين الأهالي وذلك ما أكدته المخاطبة السلطانية بتاريخ

٢٤ كانون الأول ١٥٧٤م مع بكلر بكي بغداد والتي خصّت مناشدة الدراوييش – أي الفقراء – الذين استقروا في زاوية داخل المدينة وأصبحت بستاناً ومقراً لهم وأوصلوا المياه إليها بحفر قناة من النهر واستخدموها بسقي مزروعاتهم فتجاوز على مجراهم بعض الأشخاص وحولوه إلى بساتينهم، فطلب السلطان من الوالي معالجة المشكلة الناتجة عن هذا المجرى مع وضع حد لها على وفق التنظيمات الشرعية داخل المدينة[٢٦].

ومن الجدير بالذكر كانت الإدارة العثمانية قد اتبعت سياسة خاصة مع الأشراف من ذرية الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام في مدينة كربلاء المقدسة، إذ أحاطتهم برعاية واهتمام دون غيرهم وأسست لهم نقابة خاصة سميت بـ...(نقابة العلويين)[٢٧] ويكون على رأسها نقيب أشراف في المدينة، ولما كان الأخير ومعه مجموعة من السادة في الروضة الحسينية المقدسة يمتلكون بساتين وحدائق في قرية شفاثا إحدى قرى عين التمر العامرة بمزروعاتها وان تلك البساتين كانت معفية نوعا ما من الرسوم الضريبية، حاول القائم على الجباية ويدعى(عبد الجليل) عن طريق مخاطبة الإدارة العثمانية لزيادة الرسوم الرمزية كونها بساتين عامرة فرفض طلبه وأصدرت الأوامر السلطانية في ١٥ تموز ١٥٧٣م يقتضي بموجبها بقاء الرسوم الرمزية كما هي عليه جاء في نصّها: «**إن السادات والأشراف مشمولون بمزيد عنايتي، ومرادي الشريف أن يكونوا مطمئني البال ولهذا فقد أمرت تسجيل بساتينهم وحدائقهم الكائنة في القرية المذكورة وفق الأسلوب السابق**»[٢٨].

وبهذا نجد أنّ الوثائق المتعلقة بموضوع النهر السليماني وما يتعلق بقضايا الضرائب قد كشفت لنا حقائق اقتصادية واجتماعية كانت قدّ ارتبطت بتاريخ مدينة كربلاء المقدسة وكيف كانت تنظر الإدارة العثمانية إلى سادات المدينة وتمنحهم الامتيازات الخاصة لمجارات مصالحهم المرتبطة بالحفاظ على علاقات

طيبة مع الأشراف كونهم مؤثرين اجتماعيًا، بالإضافة إلى أنها كانت تنظر للمشاريع التي تقيمها داخل المدينة بنظرة مشاريع ربحية لها عائدات مهمة لخزينة الدولة أي ان ذلك الاهتمام ليس له علاقة بقداسة الأضرحة كما يروج البعض وذلك ما سنبينهُ أدناه مستندين بذلك على ما ورد في الوثائق العثمانية الخاصة بمدينة كربلاء المقدسة خلال تلك الحقبة.

كانت العائدات الخاصة بأوقاف المشهدين المشرّفين قد خصصت لتغطية نفقات الأضرحة المقدسة كالترميم والتنظيف والإنارة والفراش والسقاية والتبخير وإطعام الفقراء وتسديد مرتبات العاملين فيها من الخدم، ولما كانت هذه الموارد تفيض عن الحاجة أحيانًا يتم حفظها في خزينة الدولة دون تسجيلها باسم الأوقاف التابعة لها ولا يسمح استخدامها وصرفها من قبل متولي الأضرحة إلا بموافقات خاصة تصدر من الإدارة العثمانية[٢٩].

كما سعت الدولة العثمانية الى انتقاء شخصيات تتوافق مع تنظيماتها لإدارة الأضرحة المقدسة، كما وكانت تجري بين مدة وأخرى التغييرات اللازمة من بينهم متوليّة المرقدين الشريفين، ولا يستبعد ان مثل هذه الإجراءات التي تتبعها الإدارة العثمانية وبكلر بكي بغداد بخصوص هذا الجانب تُتَخذَ عندما تَتطلب الحاجة للتغيير وخصوصاً في المشهدين المشرفين، إذ يرتبط بقاء المتولي فيهما على وفق عوامل عديدة منها طبيعة العلاقة بينه وبين سكان المدينة وكذلك درجة تقبله للأوامر التي يصدرها الوالي العثماني، حتى وأن الأخير يرفع تقارير دورية عن مدى صلاحية المتولين لإدارة المراقد[٣٠]، بل ويناشد الوالي في بعض الأوقات الباب العالي لمنح مكافآت وامتيازات للمتولي تستند بدرجة كبيرة على تحقيق الزيادة في موارد الوقف[٣١]، أي أن منصب المتولي أرتبط بقضية الأموال لدرجة كبيرة، ولا يتردد الوالي في إنهاء خدمات أو نقل متولي المشهدين في أي وقت تتعارض بهِ إجراءاته

مع مصالحهم المالية، وما يؤكد ذلك المخاطبات التي جرت بين بكلر بكي بغداد والسلطنة لتغيير متولي المشهدين المدعو(عبد الرحمن)[٣٢] بعد اتهامه بالتجاوز على أموال الأوقاف والمطالبة بالتحقيق بشأن ما نسب إليه وإسناد تولية المشهدين إلى أحد متولي مرقد الإمام موسى الكاظم عليه السلام أو مرقد أبي حنيفة النعمان[٣٣] كونهما أظهرا نزاهتهما المستندة الى الزيادة في الموارد المالية!!، فأسندت في ٢ آذار ١٥٧١م سدانة المشهدين إلى متولي مرقد أبي حنيفة النعمان والذي يدعى(الملا إبراهيم)[٣٤]، فتمكن المتولي الجديد من تأمين نفقات المشهدين بعد ضائقة مالية سببها نفوق إيرادات أوقاف الأضرحة ومنها الرسوم التي كانت تفرض على انهار وقنوات المياه نتيجة ترك المزارعين أراضيهم بسبب عدم صيانة واندثار تلك القنوات بالإضافة إلى الضرائب المفروضة عليهم، فقام الملا إبراهيم باتباع طريقة سد الحاجة من خلال صرف مستحقات موظفي الأضرحة قبل إعطاء أي مستفيدين من إيرادات أوقاف المشهدين[٣٥].

لم تخلُ إدارة المتولين الذين يُنصبون من قبل العثمانيين من السرقات لأموال الأضرحة المقدسة كونها مصدر إيرادات مستمرًا، وقد ذكرت بعض الوثائق العثمانية ان المتولي المدعو الملا إبراهيم قد عزل بعد ثلاث سنوات وعُين متولٍ آخر يدعى(عبد السلام)[٣٦] فكشف الأخير سوء إدارة المتولي السابق من خلال مخاطبة رسمية أجراها مع الإدارة العثمانية في بغداد يؤكد خلالها بأن المتولي إبراهيم كان قد تصرف بخلخال مرصع بالجواهر كان قد أوقفته زوجة أحد السلاطين السابقين(كيكاوس)[٣٧] للمشهدين وكان محفوظاً في خزانتها التي أخرج منها وبيع بثمن زهيد كما ادعى المتولي إبراهيم بعد ان اتفق مع(عبد الله) القائم بعملية تحرير الولاية ومسؤول الخزينة فضلاً عن تلاعبهم بموجودات الخزينة لدرجة فاقت الشبهات وكشفت سرقات واختلاسات الأمر الذي جعل بكلر بكي بغداد

يخاطب الديوان الهمايوني ليصدر الأخير أوامره بمتابعة وإجراء التحقيق اللازم مع المتولي ومسؤول الخزينة وجرد الموجودات فيها من الجواهر وغيرها مع تدوينها بقوائم دفترية بالتفصيل تحفظ منها نسخة عند المتولي الحالي وترسل أخرى إلى إدارة بغداد وأخرى إلى السلطنة، وفي حال إثبات سرقات المذكورين أعلاه يودعون للسجن حتى صدور أوامر أخرى بشأن ذلك[٣٨].

وفي السياق نفسه عملت الإدارة العثمانية على استحداث وظيفة لا تقل أهمية عن المتولية في الأضرحة تحت مسمى(ناظر الوقف)[٣٩] وتكون مهمتهُ(إدارية، رقابية، مالية) وكان ناظر الوقف مدة تولية الملا إبراهيم يدعى(حسن) والذي عزله الملا من الوظيفة وأسندها إلى غيره ما سبب بتذمره وقام بمراجعة إدارة بغداد ليبلغ عن صرف مخصصات أرباب الوظائف لمدة أربعة أشهر فقط سنة ١٥٧٢م ولم يتم صرف مخصصاتهم لثمانية أشهر وفي حالة إعادته إلى النظارة سيدفع مخصصات الأشهر المطلوبة بالكامل لمستحقيها[٤٠]، وهذا يدل على ان الأوقاف الخاصة بالأضرحة المقدسة في مدينة كربلاء فيها إيرادات كبيرة يمكن التلاعب بها من قبل الإدارة العثمانية وموظفيها.

ان ما تقدم يؤكد مدى التلاعب الكبير في موارد أوقاف العتبات المقدسة ومنها ضريحا الإمام الحسين وأخيه أبي الفضل العباس(عليهما السلام)، فإن رواتب الموظفين ومخصصاتهم كانت من أكثر المجالات عرضة إلى التجاوز من قبل المتولين وغيرهم من العاملين في الأوقاف حتى المعنيين بإدارة هذه الأوقاف ومنهم القضاة وأمراء السناجق، ولما كان منح المخصصات المالية من موارد الأوقاف على حساب الأوقاف نفسها جعل الأضرحة تتعرض إلى الإهمال ويلحقها الخراب، الأمر الذي أوجب تدخل إدارة بغداد ومخاطبة الديوان الهمايوني في ٨ أيلول ١٥٧٢م لإجراء تغييرات تكون كفيلة بالمحافظة قدر الإمكان على إيرادات المشهدين وصرفها بالشكل

الملائم[٤١]، ولا يستبعد ان الاهتمام بالحفاظ على قدر من مدخولات أوقاف المراقد المقدسة في مدينة كربلاء خلال تلك المدة من قبل الوالي أتخذ للابتعاد عن تذمر سكان المدينة وخروجهم عن الإدارة المركزية، فقد أشتهر أهالي المدينة بتمردهم بين مدة وأخرى وسجل التاريخ العديد من الحملات التي قام بها ولاة بغداد لإخضاع عشائر المنطقة.

ومن الجدير بالذكر أن إدارة المشهدين كانت مضطربة بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي وذلك أن الإدارة العثمانية بدأت تغير المتولين بشكل شبه دوري على عكس ما كانت عليه مسبقاً[٤٢].

استمرت الإدارة العثمانية بتطبيق سياسة تغيير المتولين للمشهدين بين مدة وأخرى حتى أواخر القرن السادس عشر الميلادي مع التأكيد على سلب سكان المدينة قدر الأماكن منصب المتولية والاستعانة بشخصيات من خارجها ونلاحظ ذلك من خلال ألقاب بعض المتولين ومنهم الشيخ(جعفر الچلبي بن ناصر الملة بن الحاج محمد چلبي البغدادي)[٤٣]، والذي عُرف بـ(جعفر بن شمس الدين الحائري الأسدي) وقيل بأنه كان متولياً لمرقدي الإمام الحسين عليه السلام وأخيه أبي الفضل العباس عليه السلام[٤٤]، بينما تذكر الوثائق العثمانية الرسمية بأنه كان متولياً للمشهدين أي على الأضرحة في مدينتي النجف الاشرف وكربلاء المقدسة سنة ١٥٩٠م[٤٥]، ولا يستبعد ان يتسنم أضرحة المدينتين على وفق ما شاع آنذاك، ثم تلاه في توليتها شخص يدعى(مصطفى آغا) والذي ورد ذكره في الوثائق العثمانية سنة ١٥٩٦م[٤٦]، وهذا يدل على ان الادارة العثمانية ركزت على قضية انتقاء متولين موالين لتنظيماتها في إدارة الأضرحة وذلك أن هذه الأماكن تعدّ محور صراع دائم بينها وبين الدولة الصفوية خلال تلك الحقبة كما سنبين ذلك في المبحث القادم.

(المبحث الثاني)

مدينة كربلاء المقدسة وأثرها في العلاقات (العثمانية - الصفوية)[٤٧] في النصف الثاني من القرن السادس عشر

يعد السبب الديني من الأسباب الرئيسة لتوجه أنظار سلاطين الدولة العثمانية نحو العراق وذلك أن العامل الديني أصبح يحدد المسار السياسي في العلاقات العثمانية-الصفوية، ويعلق الباحث التركي(فريدون أمه جن) على ذلك مؤكداً ان العثمانيين قاموا بعمليتهم العسكرية الكبيرة ليس لأجل تأمين الحماية على الحدود الشرقية لدولتهم فقط بل للقضاء على الصفويين الذين يزعزعون الدور الديني الذي يقوم به العثمانيون وهم يتزعمون العالم السني[٤٨]، فقد اعتبر العثمانيون أن الصفويين وأتباع المذهب الشيعي في مدن العراق المقدسة يشكلون خطراً على سيادتهم كون ان أصحاب هذا المذهب يعارضون خلافتهم ولا يتوانون في إظهار الرفض إزاءها، لذا نجد ان بعض السلاطين العثمانيين قد دخلوا بصراع مرير مع الدولة الصفوية كونها شيعية المذهب ومنهم سليمان القانوني الذي بعث برسالة إلى(الشاه طهماسب الأول)[٤٩] مفادها تهديد وتحذير طالباً منه ترك التشيع وأطلق على اتباع المذهب الشيعي تسمية(الشنيعة) مؤكداً على عدم استمرار حالة السلام بين الدولتين حتى يترك الشاه وأتباعه مذهبهم[٥٠]، إلا ان ذلك لم يمكن القانوني من السيطرة على زمام الصراع مع إمبراطورية ذات عدد وعدة الأمر الذي أجبره على عقد صلح لنهاية المد والجزر بينهُ وبين الشاه وعُرف ذلك الصلح بـ(صلح أماسية عام ١٥٥٥م)[٥١] أو(صلح الخير) حدد بموجبه تقسيم الولايات والأراضي بين الدولتين وأصبح العراق تابعًا للدولة العثمانية، وبالرغم من الهدوء الذي ساد

المنطقة بعد عقد هذه المعاهدة إلا ان إجراءات العثمانيين لم تكن تتوقف للحد من نفوذ الصفويين داخل مدن العراق[٥٢].

من المؤكد ان إخضاع العراق ومدنه المقدسة من قبل الدولة العثمانية قد هيأ أرضية خصبة لصراع(ديني – سياسي) دائم بين الدولتين وخصوصاً في مدينة كربلاء كونها تضم مرقدي الإمام الحسين وأخيه أبي الفضل العباس عليهما السلام اللذين يعدان مركزاً للنضال والتضحية ورفض أي خلافة زائفة.

علاوة على ما سبق ذكره أصبحت مدينة كربلاء المقدسة محورًا لتوتر دائم بين العلاقات العثمانية الصفوية ففي الوقت الذي تحاول بهِ الدولة العثمانية المحافظة على اتباع بنود المعاهدة المشار لها أعلاه كانت تسعى لتطبيق تنظيمات هدفها تضييق الخناق على النفوذ الصفوي في المدن المقدسة ومنها كربلاء من خلال وضع الحواجز الرسمية او الحد من زيارتهم لها، وفي المقابل كانت الدولة الصفوية ترفض ذلك التحجيم وبذل الجهود اللازمة لتهيئة الأجواء المناسبة لزيارة رعاياها للأضرحة المشرفة، ولما كانت ملزمة باتفاق مبرم مع العثمانيين أخذت تسعى لاستغلال بعض الأمور الكفيلة لتكون ورقة ضغط على بلاطهم السلطاني للحصول على امتيازات لهم في الزيارة أو داخل مدينة كربلاء، مثل تدخل الشاه في قضية تمرد بايزيد[٥٣] على والده سليمان القانوني، والذي التجأ إلى بلاد فارس فاستغل الشاه ذلك الأمر لكسب منافع من خلال تحقيق المصالحة بين الأب والابن وبالفعل كان لوساطة الشاه الأثر الطيب في نفس السلطان والذي بدوره سمح بإرسال الشاه ما يريد من نذور وصدقات[٥٤] للمشهدين الشريفين ووجهت الأوامر السلطانية في ٢٠ آب ١٥٦٤ م إلى بكلر بكي بغداد بشأن ذلك مع التأكيد على عدد من الأمور الضرورية وأهمها[٥٥]:

١ – أن مدة إقامة الزوار الفرس الوافدين لزيارة البلاد والأئمة الأطهار تُحدد بمدة

زيارتهم للمشهدين الشريفين.

٢- عند جلب موفدي الجانب الفارسي الصدقات والنذور فإنه تجوز إقامتهم مدة توزيعها على الفقراء المستحقين في المشهدين الشريفين.

٣- التأكيد على عدم موافقة الديوان الهمايوني على إنشاء(دار طعام) من قبل الفرس لتقديم الطعام مجاناً خلال الصباح والمساء معدين ذلك تجاوزًا على سيادتهم في المدينة كونها من الأماكن غير التابعة لإيران.

٤- تأكيد الديوان على منع الزوار الفرس من المكوث أكثر من المدة التي تستوجبها الزيارة وتحديدها بين ٥-١٠ أيام فقط.

٥- أن يتم استقبال الزائرين من الحدود وعدم السماح لهم عند عودتهم المرور في المدن والتجمعات السكنية.

٦- منع الديوان الهمايوني دفن أي شخص في داخل حرمي المشهدين وبالإمكان اقتصار ذلك على أقارب الشاه فقط على ان يتم الدفن خارج الحرم في المكان الذي يشترونه بأموالهم من الأوقاف. ولعل القصد هنا من خارج الحرم ليس الصحن وذلك عندما طلب الشاه الصفوي من السلطان العثماني بالسماح لدفن احد أفراد بيتهم المالك المدعو(نعمة الله خان) في المشهدين الشريفين وافق السلطان الا ان اوامره اقتضت ان يكون الدفن في مكان خارج المشهدين يتم شراؤه من ماله الخاص[٥٦].

يتضح مما تقدم ان السلطان العثماني لم يتمكن من سلب الصفويين جميع الامتيازات داخل مدينة كربلاء المقدسة فكان لابد من منح الشاه وأتباعه بعض الامتيازات ويبدو أن ذلك جاء على وفق سياسة هدفها الحفاظ على استمرار العلاقات الحسنة بين البلدين وعدم تأجيج أي صدام مسلح ممكن أن يؤثر على طاقاتهم العسكرية ويفتح لهم ساحات حرب إضافية خلال تلك الحقبة، غير ان ذلك لم يمنعهم من الاستمرار في فرض وأتباع تنظيمات جديدة هدفها تحجيم

امتيازات الدولة الصفوية داخل مدينة كربلاء والذي بدوره أخذ يسعى لإيجاد موطئ قدم لرعاياه فيها بحجة خدمة الزائرين[٥٧]، أي لم يلتزم الصفويون في قرارات البلاط العثماني فنجد ان بعض موفدي الشاه سنة ١٥٦٤ م قد مكثوا في المدينة قرابة الشهرين وأخذوا خلالها يقدمون الأطعمة والحلويات إلى الفقراء، ولما كرر الموفدون نفسهم الزيارة سنة ١٥٦٥ م[٥٨] رفض الوالي العثماني مدة أقامتهم وحدث خلاف بين الطرفين فالموفدون أخبروه بأن لهم حكماً سلطانياً يتيح لهم البقاء الأمر الذي أضطر الوالي إلى مخاطبة الباب العالي فرد الأخير مؤكداً في ١٦ تموز ١٥٦٥ م على أن هذه القضايا كان قد بت فيها مسبقاً وفقاً للقرارات والنقاط السابقة، بالإضافة إلى توجيه أوامر بضرورة تطبيق ما صدر مسبقاً من قبلهم بالحرف الواحد وعدم القيام بأمر مخالف لأوامر السلطان أو الموافقة على تجاوزها[٥٩].

استمرت الإدارة العثمانية في مدينة كربلاء المقدسة بتطبيق وتأكيد التنظيمات التي من شأنها إتباع سياسة خاصة إزاء الزائرين الصفويين بشكل يدعو للحد من زيارتهم للأضرحة المقدسة، والعمل تدريجياً على سلب الامتيازات التي كان قد فرضتها الاتفاقات السابقة، لذا أصدر الباب العالي أوامره في ١١ آب ١٥٧٠ م بتحديد عدد الزوار الوافدين من بلاد فارس إلى مدينة كربلاء بحجة تنظيم زيارتهم بجعل القافلة الواحدة لا تتجاوز الـ(٣٠) شخصاً على ان يعين بكلر بكي بغداد مرافقين أو ثلاثة شرط أن يكونوا من أبناء السنة!! ليلازموا القافلة ويشرفوا على جميع الأمور التي يقوم بها الزائرون مع تدوين كل شاردة وواردة في تقارير ترفع عن طريق إدارة بغداد إلى الديوان السلطاني[٦٠].

بلغت التقارير الخاصة بالزائرين الفرس درجة من التفصيل حتى أنها كانت ترفع في بعض الأحيان للأخبار عن شخصيات أي لم يقتصر الأمر على القوافل فقط ومثال لذلك التقرير الذي وجهته إدارة بغداد في ٢٢ كانون الأول ١٥٧٠ م

السنة الثامنة/المجلد الثامن/العدد الثالث والرابع(٢٩ـ٣٠)
شهر جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/كانون الأول ٢٠٢١م

والخاص بشخص فارسي يدعى(حسين خليفة) وأكد التقرير بأنه ذات مكانة دينية مؤثرة الأمر الذي جعل القائمين على الإدارة العثمانية أن يستقبلوه على الحدود ووضع في رفقته عدد من رجالهم واتخاذ اللازم لمنعه من الاختلاط مع الآخرين على وفق الأوامر الصادرة مسبقاً مع التأكيد على النظر باحتياجاتهم بشكل حسن[٦١].

يتضح مما سبق أن التنظيمات العثمانية سعت لمحاولة حصر الوافدين الفرس إلى الزيارة في زاوية ضيقة جداً، حتى إنها أمرت ببناء خان خاص بهم في المدينة مع مراعاة عدم اختلاطهم بالأهالي بحجة أن نزول الوافدين في بيوت الأهالي يؤدي إلى مضايقتهم!! ولم تكتفي الأوامر الديوانية لهذا الحد بل أكدت على جمع الزائرين الفرس الراغبين بزيارة المشاهد المشرفة على الحدود وعدم الأذن لهم بالمرور إلا بمخاطبة أمراء الحدود الإدارة العثمانية ببغداد مع جرد أعدادهم وبيان طائفتهم(مذهبهم)!!، بالإضافة للتأكيد المستمر بمنع اختلاطهم مع سكان البلاد وخصوصاً أهالي المشاهد المشرفة ومنع نزولهم في بيت أحد، ووضع رجال أكفاء لمرافقتهم، والعجيب في الأمر طلب الديوان الهمايوني ان يراعي الوالي قواعد الصلاح وان يتوخى الحذر من حدوث وضع مخالف لبنود الصلح المبرم مسبقاً مع الجانب الصفوي[٦٢].

على الرغم من سياسة العثمانيين إزاء الزوار الفرس وتضييق الخناق عليهم في المدن المقدسة ومنها مدينة كربلاء لم يكفوا من التوافد إليها وجلب الهدايا لأضرحتها المشرفة، ولم تعترض الدولة العثمانية على تلك الهدايا إذ كان ضمن المعقول استخدامها مع اتخاذ الحذر مع الهدايا التي تحمل نقوشًا فارسية أو أسماء شاهاتها، كما نلاحظ ان والي بغداد كان قد خاطب الديوان الهمايوني على وفق تقرير متولي المشهدين بشأن السجاد المفروش في الروضة الحسينية المقدسة كونها تحمل اسم الشاه الصفوي وتغييره بسجاد توفره دولتهم، فأبلغه الديوان بأخذ المقاسات

اللازمة للسجاد وبدون تأخير مع رفع السجاد المذكور[٦٣].

من المؤكد ان الإجراءات أعلاه كرفع السجاد وما شابه كانت تصل أخبارها إلى البلاط الصفوي وكما أشرنا ان الفرس لم يعيروا أهمية إلى تنظيمات العثمانيين التي تسعى جاهدة للحد من زيارتهم او تواجدهم في الأضرحة لذا نجد ان الشاه بعث برسالة إلى والي بغداد تتعلق بموضوع أخذ المقاسات داخل المشهدين الشريفين وخارجه –أي الصحن– لجلب سجاد جديد فبعث الوالي تلك المراسلات إلى السلطان العثماني فوجه الأخير أوامره في ٣ آذار ١٥٧٤ م بقبول تلك الهدايا وحفظها في خزائن المراقد المقدسة مع التنويه إلى إرسال الجانب العثماني للسجاد المطلوب خلال فترة وجيزة[٦٤].

ذكرنا مسبقاً ان الإدارة العثمانية في مدينة كربلاء المقدسة كانت قدّ منعت دفن الموتى الفرس في الأضرحة المقدسة وفق ما صدر منها استناداً لأوامر سلطانية سنة ١٥٦٤ م، إلا ان ذلك الإجراء لم يمنعهم من جلب الموتى ودفنهم في المدينة فخاطب بكلر بكي بغداد السلطنة بشأن ذلك فوجهت في ٥ نيسان ١٥٧١ م أوامرها تأكيداً لما سبق مع السماح بدفن الموتى في أماكن بعيدة من المراقد المقدسة[٦٥].

بدأت الإدارة العثمانية في مدينة كربلاء إنهاء قضية دفن الموتى الفرس في الأضرحة بشكل تدريجي ففي ١٣ حزيران ١٥٧٣م أمرت بمنع إدخال الموتى إلى المرقد ورفض ممارسة الإيرانيين بعض الطقوس خلال الدفن، وأكدت أن تطبيق تلك الإجراءات واجب على المتولي على الأضرحة المشرفة في مدينة كربلاء المقدسة وهذا يدل على سحب البساط تدريجياً من الجانب الصفوي وسلب الامتيازات التي كانت قد منحت لهم خلال أوقات سابقة[٦٦].

الخاتمة:

اتضح من خلال دراستنا، العديد من الاستنتاجات يمكن إيراد أهمها بالنقاط التالية:

١- أثبتت الدراسة مدى أهمية الوثائق العثمانية وضرورة الاطلاع عليها لكشف خبايا وخفايا خاصة بأحداث مهمة قد ارتبطت بأحداث تاريخية لجوانب مهمة من تاريخ المدن العراقية وخصوصاً مدن الأضرحة المقدسة، فأُخرجت تلك الوثائق من خلال ترجمة واهتمام بعض مراكز الأبحاث والترجمة لتكون مادة غنية تستحق الدراسة للوقوف على ماضٍ بعيد غطى غبار الزمن أحداثه.

٢- بينت الدراسة جوانب مهمة من تاريخ مدينة كربلاء المقدسة وخصوصاً ما يتعلق بأضرحتها المقدسة من تقلبات إدارية كانت تتبع للحد من تسلط سكان المدينة بغية السيطرة على مقامات الأضرحة المشرفة بمساعدة إداريين منتقين بشكل يتناسق مع تنظيمات الدولة العثمانية آنذاك، يرافقه شيء من الاهتمام ومنح الامتيازات والعناية الكافية لسادات وأشراف المدينة هدفاً لمسايرة أمورها وتطبيق تنظيماتها دون معارضة، ويبدو ان أمر التولية للمشاهد المشرفة ومنها ضريحا الإمام الحسين عليه السلام وأخيه أبي الفضل العباس عليه السلام في مدينة كربلاء خضع لعوامل عديدة بالإضافة لعامل رضا الوالي العثماني ومنها مساعي الدولة الصفوية في وضع يدها على الأضرحة فضلاً عن الصراع على التولية بين وجهاء بني أسد والاشراف من ذرية السيد إبراهيم المجاب عليه السلام داخل المدينة كونها من المناصب الدينية المهمة، وأن أكثر العوامل تأثيراً بهذا الجانب محاولة الإدارة العثمانية السيطرة على عائدات الأضرحة من خلال ما كشفته الوثائق الرسمية، لذا نجد أن الإدارة العثمانية تركن وجهاء المدينة على جنب -مع إعطاء بعض الامتيازات وخصوصاً للسادة الأشراف- وتعين شخصيات من خارجها لإدارة الأضرحة ممن سبق ذكره كالملا

إبراهيم الذي استعانت به الإدارة العثمانية وجعلته يتنقل بين تولية إدارة المشهدين وتولية إدارة مرقد أبي حنيفة النعمان، ففي ٩ شباط ١٥٧٤م نجدها قد أصدرت مرسومًا ديوانيًا لتوليته سدانة المشاهد المشرفة في مدينتي النجف وكربلاء، ونقل متوليها إلى مرقد أبي حنيفة النعمان، بالرغم من قضية اتهامه بسرقة الخلخال المرصع بالجواهر أوائل عام ١٥٧٣م، مع التأكيد على عدم هدر وضياع موارد السنة التي أجرى فيها التغيير، بجرد وتحصيل الموارد المتعلقة بسنداتهم خلال مدة توليهم إدارة الضريح.

٣- كشفت الوثائق العثمانية(مادة الدراسة الأصلية) أسماء شخصيات جديدة كانت قدّ تقلدت زمام أمور الأضرحة المشرفة(السدانة) إلا انه للأسف الشديد لم نقف على ترجمة تلك الأسماء وأدوارها المهمة بسبب فقدان ما يتعلق بها من أحداث لابد أنها لاتزال حبيسة أسطر المخطوطات وكتب التراث المتعلق بمدينة الحسين عليه السلام.

٤- أوضحت الدراسة جوانب اقتصادية خاصة بالزراعة وكيف كان يستخدم النهر السليماني في رواج مزروعاتهم التي هيّأت الفرصة المناسبة للعثمانيين لفرض الضرائب على محصولاتها لتعد مصدرًا ماليًا جيدًا.

٥- تبين أن الهدف الرئيسي من التنظيمات العثمانية في المدن المقدسة ومنها مدينة كربلاء وأضرحتها المشرفة جاء للسيطرة على إيرادات تلك الأضرحة والاستفادة منها ولاسيما أنّ تلك الإيرادات كانت معظمها مالية.

٦- بينت الدراسة أنّ إيرادات العتبات المقدسة ومدخولات أوقافها كانت تسلب عندما تفيض عن الحاجة إذ يتم إيداعها في بيت المال(خزينة الإدارة العثمانية) دون تسجيلها باسم الأضرحة المقدسة.

٧- تبين لنا طبيعة العلاقات والصراعات المستمرة على(مدينة كربلاء المقدسة) بين العثمانيين والصفويين والقائم على أساس مذهبي وتسارع لفرض السلطة داخل المدينة من كلا الجانبين.

الهوامش

١. ويقصد به الأرشيف الوثائقي المحفوظ في دار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول والذي أخذ على عاتقه الحفاظ على التراث الوثائقي للإمبراطورية العثمانية منذ نشأتها حتى سقوطها رسمياً بانتهاء الخلافة العثمانية في ٣ آذار ١٩٢٤م. للمزيد من التفاصيل حول الأرشيف العثماني ينظر: نجاتي أقطاش، عصمت بينارق(أعداد)، الأرشيف العثماني(فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول، ترجمة صالح سعداوي صالح، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الإسلامي، عمان، د.ط، ١٩٨٦م.

٢. مجموعة من الباحثين، موسوعة كربلاء الحضارية / المحور التاريخي / قسم التاريخ الحديث والمعاصر(الوثائق العثمانية)، ج١، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، كربلاء المقدسة، ٢٠١٨م، ص٣٣.

٣. جدير بالذكر قدّ سلكت العتبة العباسية المقدسة من خلال بعض مراكزها البحثية لإنتاج فهارس ودراسات موسوعية وثائقية متخصصة بشكل أدق وذلك ما لمسناه في الموسوعة الوثائقية الموسومة(موسوعة تراث كربلاء/ محور التراث الكربلائي «فهرس الوثائق الكربلائية في الأرشيف العثماني») الذي صدر عن قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية(مركز تراث كربلاء).

٤. الدولة الصفوية(١٥٠٠-١٧٣٦م): سميت بهذه التسمية نسبةً الى أسرة فارسية حكمت بلاد فارس منذ أواخر القرن الخامس عشر الميلادي حتى النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي مؤسسها الشاه أسماعيل الصفوي والذي تمكن خلال عهد من اخضاع شيراز وأذربيجان وبلاد العراق وسائر بلاد فارس. للمزيد من التفاصيل ينظر: نصر الله فلسفي، إيران وعلاقاتها الخارجية في العصر الصفوي(٩٠٦-١١٤٨هـ/ ١٥٠٠-١٧٣٦م)، ترجمة محمد فتحي يوسف الريس، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٠ وما بعدها.

٥. سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦٦م): وهو عاشر سلاطين الدولة العثمانية ولد في السابع والعشرين من نيسان سنة ١٤٩٥م، استلم مقاليد الحكم بعد وفاة والده السلطان سليم الأول، ولقب بعدة ألقاب منها القانوني، العظيم، المشرع، الفخم، الكبير، ومات في الخامس من أيلول سنة ١٥٦٦م وعمره أربع وسبعون عام، ومن جملة أعماله فتح بلغراد سنة ١٥٢١م ورودس سنة ١٥٢٢م وفتح المجر سنة ١٥٢٦م وبغداد سنة ١٥٣٤م. للمزيد من التفاصيل ينظر: نورة عبد الرزاق العلي، السلطان سليمان القانوني(حياته، حروبه، إدارته)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة دمشق، ٢٠١١م، ص٤١ وما بعدها.

٦. للمزيد من التفاصيل حول دخول القوات العثمانية الى بغداد ينظر: حسين محمد القهواتي، حملة السلطان سليمان القانوني على بغداد عام ١٥٣٤م، مجلة المورد، مج٨، العدد الثاني، ١٩٧٩م، ص٧٦.

٧. حيدر صبري شاكر الخيقاني، تاريخ كربلاء في العهد العثماني(دراسة في سياسة الدولة العثمانية تجاه أهم الأحداث في مدينة كربلاء المقدسة(١٥٣٤-١٩١٧م)، دار السياب، ط١، بغداد، ٢٠١٢م، ص٢٩-٣٠.

٨. فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، مج١، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، ٢٠١٥م، ص٣٥٩.

٩. ديلك قايا، كربلاء في الأرشيف العثماني(دراسة وثائقية ١٨٤٠-١٨٧٦م)، ترجمة حازم سعيد منتصر، مصطفى زهران، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ص٩٤.

١٠. المصدر نفسه، ص٢٨.

١١. حيدر صبري شاكر الخيقاني، المصدر السابق، ص٣٠.

١٢. نظمي زاده مرتضى أفندي، كلشن خلفا، ترجمة موسى كاظم نورس، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧١م، ص٢٠٠.

١٣. حميد محمد حسن الدراجي، كربلاء مدينة التراث والحضارة والعمران، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، ٢٠١٩م، ص٧١.

١٤. فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ج٥، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ط٢، إستانبول، ٢٠١٧م، ص٢٠٧.

١٥. تسمية تطلق على والي بغداد خلال القرن السادس عشر الميلادي وسترد خلال هذه الدراسة والقصد منها(الوالي).

١٦. السلطان سليم الثاني(١٥٦٦-١٥٧٤م): ولد في العاصمة العثمانية استانبول في ٣٠ ايار ١٥٢٤م، اعتلى العرش وهو في سن الثانية والأربعين وكان قد سبق ذلك تعيينه واليا في العديد من المدن، توفي في ١٥ كانون الأول ١٥٧٤م. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد جميل بيهم، أولويات سلاطين تركيا(المدنية والاجتماعية والسياسية)، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٣١م، ص٢١؛ صالح كولن، سلاطين الدولة العثمانية، دار النيل، مصر، ٢٠١٣م، ١١٨-١١٩.

١٧. فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ج٥، ص٢٠٨-٢٠٩.

١٨. المصدر نفسه، ج٥، ص٢١٣.

١٩. المصدر نفسه، ج٥، ص٢١١-٢١٣. يلاحظ في اختتام الأمر الديواني في أعلاه مدى تعصب العثمانيين إزاء المذهب الشيعي وذلك ما سنبينه خلال المبحث القادم.

٢٠. اتبعت الدولة العثمانية ومنذ القرن السادس عشر الميلادي عدة طرق لجباية الإيرادات العامة التي كان يطلق عليها الأموال الأميرية او المال الميري وتحصيلها من المكلفين أي الرعية، ثم أدخلت عليها بعض التعديلات بما يتوافق ظروفها واستحدثت طرقًا منها(الإقطاع، الالتزام، الأمانة) وقد تبدلت اهمية كل منها عبر الزمن في جباية الاموال الاميرية ففي بدء عمر الدولة شاع استخدام النظام الاقطاعي ثم تلا ذلك استخدام طريقة الالتزام والذي يعني تسليم الدولة أحد مواردها لمن يقوم بإدارته وأخذ غلته وعوائده لنفسه مقابل التزامه وتعهده بدفع مبلغ مقطوع مقدما، أما نظام الأمانة فيقصد به استعمال موظفين حكوميين لتحصيل الضرائب مقابل راتب شهري يتقاضونه منها، وقد يمنحون الحق في استيفاء ضرائب محددة من الرعية أثناء عملية الجباية. للمزيد من التفاصيل ينظر: معاذ محمد عابدين، قاسم محمد الحموري، التزام الضرائب في الدولة العثمانية دراسة تاريخية شرعية، مجلة

الاقتصاد الإسلامي، العدد ٣، المجلد ٢٩، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٦م، ص٢٥٨-٢٦٢.

٢١. فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ج٥، ص٢١٦-٢١٧.

٢٢. المتولي(السادن): تسمية تطلق على القائم بالإعمال الخاصة بالمراقد المشرفة، وعُرف من يقوم بهذه الوظيفة بتسميات عديدة منها(الكليدار) وقيل بأنها كلمة فارسية وتعني(المتولي)، وهي مركبة من كلمتين: (كليد) بمعنى مفاتح و(دار) بمعنى صاحب، ويقصد بها من يملك مفتاح المكان المقدس لذا نجد في بعض الاحيان يطلق على السادن(حامل المفتاح)، إلا ان الكلمة الأكثر شيوعاً في الوثائق العثمانية التي تعود للنصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي هي(المتولي). ينظر: عبد الصاحب ناصر، كربلاء في ادب الرحلات، مؤسسة البلاغة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ٢٠١٣م، ص٢٩٥؛ محمد هارون، الرحلة العراقية(وصف أدبي وتاريخي للعتبات المشرفة في العراق قبل أكثر من مائة عام)، إعداد احمد محمد رضا الحائري، مؤسسة الفكر الإسلامي، ط١، بيروت، ٢٠١٢م، ص١١٩؛ سعيد رشيد زميزم، كربلاء والرحالة الذين زاروها، قسم الشؤون الفكرية للعتبة الحسينية المقدسة، ط١، كربلاء المقدسة، ٢٠١٧م، ص٣٢.

٢٣. نقلا عن: فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ج٥، ص٢٢٤.

٢٤. المصدر نفسه، ج٥، ص٢٢٥.

٢٥. المصدر نفسه، ج٥، ص٢٥٩.

٢٦. المصدر نفسه، ج٥، ص٢١٨-٢١٩.

٢٧. أستوطن أواخر القرن التاسع الميلادي في مدينة كربلاء المقدسة الكثير من السادة العلويين الامر الذي استوجب ان يتولى شؤونهم نقيب منهم، وتبنى تلك الفكرة نقيب الاشراف في استانبول ويدعى محيي الدين سعياً منه الى تأسيس نقابة خاصة بالمدينة أسوة بنقابة بغداد والنجف والموصل، ويعود ذلك إلى النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي. بنظر: عماد عبد السلام رؤوف، كربلاء في القرنين السادس عشر والسابع عشر بحسب الوثائق العثمانية، مجلة السبط، العدد الثالث،

السنة الثانية، كربلاء المقدسة، العتبة الحسينية المقدسة، ٢٠١٦م، ص٨٨؛ مجموعة مؤلفين، دراسات حول كربلاء ودورها الحضاري(وقائع الندوة العلمية التي عقدت في لندن)، دار الصفوة للطباعة والنشر، ط١، الكويت، ١٩٩٦م، ص١٠٥.

٢٨. نقلاً عن: فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ج٥، ص٢٦٣.

٢٩. المصدر نفسه، ج٥، ص٢٢٧.

٣٠. قد لمسنا ذلك الأمر من خلال المؤلف الذي سيصدر قريباً عن مركز الدراسات التخصصية بأبي الفضل العباس عليه السلام تحت عنوان(تاريخ السدانة للعتبة العباسية المقدسة).

٣١. فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ج٥، ص٢٤٦-٢٤٧.

٣٢. من الجدير بالذكر قد أوضحت وثائق هذه الدراسة تسميات جديدة لأسماء سدنة تولوا إدارة المراقد المقدسة في مدينتي كربلاء والنجف الأشرف، لكنه للأسف لم تتوافر معلومات حول عن هذه الشخصيات التي اعتمدتها الدولة العثمانية بتسيير أمور تنظيماتها في الأضرحة المقدسة.

٣٣. عُرف بـ(الإمام الأعظم) على وفق المخاطبات الرسمية التي كانت تتطرق لمرقده.

٣٤. فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ج٥، ص٢٤٨-٢٤٩.

٣٥. المصدر نفسه، ج٥، ص٢٥٩.

٣٦. لم تكن أعمال المتولي عبد السلام تخلو من السرقات والشبهات وذلك ان هناك وثيقة عثمانية أكدت اعتداءه على أموال وأملاك أوقاف المشهدين وتملك أفضل الأراضي الوقفية ومنحها لقومه وأقاربه الأمر الذي جعل الحكومة العثمانية توجه أوامرها إلى بكلر بكي بغداد والمتولي الحالي لم يرد اسمه لإجراء تحقيق فيها ورد الأمور إلى نصابها. نقلا عن: عماد عبد السلام رؤوف، كربلاء في القرنين السادس عشر والسابع عشر بحسب الوثائق العثمانية، ص٨٦.

٣٧. لم تحدد الوثيقة هل هو كيكاوس الأول أم الثاني وهم سلاطين من سلالة سلاجقة الروم.

٣٨. فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ج٥، ص٢٥١-٢٥٢.

٣٩. تبين هذه الوثيقة أن وظيفة ناظر الوقف كانت تستخدم منذ منتصف القرن السادس عشر الميلادي على خلاف ما ذهب إليه بعض المختصين بقضايا الأوقاف الذين اعتبروا ان تأسيس نظارة الأوقاف تم خلال أوائل القرن التاسع عشر الميلادي تحديداً سنة ١٨٢٠م، وان هذه الوظيفة كانت رقابية وترتبط بإدارة الولاية التي ترتبط بدورها بنظارة الأوقاف في الإستانة، الا ان لها فروعًا تابعة للولاية ترتبط مركزياً بها ولا تبت بأمر دون موافقتها. للمزيد من التفاصيل ينظر: زيد خالد المفرجي، التنظيم القانوني لإدارة الأوقاف في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٢م، ص٣١. ومن الجدير بالذكر ان تسمية ناظر الوقف تطلق عادة على الأوقاف في مصر وبلاد المغرب العربية. ينظر: محمد رافع يونس محمد الحيالي، متولي الوقف(دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠٥م، ص٢٩.

٤٠. فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ج٥، ص٢٥١.

٤١. المصدر نفسه، ج٥، ص٢٥٨.

٤٢. الشيخ شمس الدين بن شجاع: تولى سدانة الروضتين المقدستين(العباسية والحسينية) عام ١٥٤١ بعد وفاة سادن الروضتين السيد ضاء الدين المعروف بـ(العلوي) قد استمرت حتى عام ١٥٦٦م، واليه تنسب عائلة شمس الدين الحائري وصف بأنه عالمٌ فاضلٌ أجازه بالرواية الشهيد الثاني الشيخ(زين الدين) احد العلماء الأعلام الأمامية. ينظر: عباس جعفر الأمامي، تاريخ السدانة الحسينية للمحقق الكرباسي، بيت العلم للنابهين، ط١، بيروت، ٢٠١٤م ص٨٨.

٤٣. محمد حسن الكليدار آل طعمة، مدينة الحسين، مستدركات السلسلة الثانية المطبوعة في اخر السلسلة الرابعة، ص٣٩-٤٠.

٤٤. جعفر الحائري: اختلفت المصادر بشأنه وقيل بأنه جعفر بن شمس الدين بن شجاع القاضي الحائري الاسدي والذي اختير متولياً لمرقدي الإمام الحسين وأخيه ابي الفضل العباس عليهما السلام بعد سدانة الشيخ شمس الدين الذي نسبت اليه الفرقة الحائرية، لكن ذلك يتنافى مع ما ورد في الوثيقة المؤرخة في رجب سنة ١٥٩١م، والتي

تحمل ختمه باسم(جعفر جلبي بن ناصر الملة بن الحاج محمد جلبي البغدادي) ولا يستبعد أن يكون من خارج المدينة على وفق ما لقب به. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد حسن الكليدار آل طعمة، مدينة الحسين، (مستدركات السلسلة الثانية المطبوعة في اخر السلسلة الرابعة)، ص٣٩-٤٠؛ سلمان هادي آل طعمة، تاريخ مرقد الحسين والعباس، ص ٢٠٩-٢١٠.

٤٥. حسين ويّس التلعفري، النجف الاشرف في الارشيف العثماني دراسة تحليلية وثائقية(١٢٨٦-١٣٣٤هـ/ ١٨٦٩-١٩١٥م)، الدار العربية للموسوعات، ط١، بيروت، ٢٠١٦م، ص٩٥. جدير بالذكر قد ورد في بعض المصادر ان توليته كانت أوائل القرن السابع عشر بينما الأدق ما ذكر في اعلاه على وفق ما ورد في نصوص الوثائق العثمانية الرسمية. ينظر: إدارة العراق عماد عبد السلام رؤوف، إدارة العراق(الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة)، دار الحكمة للطباعة والنشر، د.ط، بغداد، ١٩٩٢م، ص٣٦٥.

٤٦. عماد عبد السلام رؤوف، كربلاء في القرنين السادس عشر والسابع عشر بحسب الوثائق العثمانية، ص٨٦-٨٧.

٤٧. تشير الباحثة التركية ديلك قايا الى ان مدينتي(النجف الأشرف وكربلاء المقدسة) لم تتأثر علمياً من مسار العلاقات العثمانية الإيرانية طوال التاريخ، وبقيت محافظة على مرجعيتها للعالم الشيعي، فمن النجف وكربلاء خرج المجتهدون الذين تقلدوا رئاسة الشيعة سواء في الأراضي العثمانية أم الإيرانية بل وحتى في الهند. ينظر: ديلك قايا، المصدر السابق، ص١٢.

٤٨. نقلاً عن: فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني(رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية)، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، ص٣٣.

٤٩. طهماسب الأول(١٥٢٤- ١٥٧٦م): ولد طهماسب ميرزا ابن شاه إسماعيل بن حيدر، في ٢١ شباط ١٥١٤م في قرية شهاباد الواقعة بمدينة أصفهان، أمه تركمانية اسمها(شاه بكي خانم) وكنيته عند ولادتهِ «أبو الفتح طهماسب ميرزا، حكم فارس

باسم الشاه طهماسب الأول في ٢٣ أيار عام ١٥٢٤م، ومن ابرز أعماله فتح أقاليم شيروان وشكى وسيستان وقضى على الاوزبك، توفي في ١٤ أيار عام ١٥٧٦م. للمزيد من التفاصيل ينظر: ميرزا محمد معصوم، تاريخ سلاطين صفوية، سعي واهتمام أمير حسن عابدي، انتشارات بنياد وفرهنك ايران، تهران، ١٩٣٢م، ص١٢؛ حسن بيك روملو، أحسن التواريخ باهتمام عبد الحسين نوائي، جلد دوم، انتشارات أساطير، تهران، ١٩٦٤م، ص١٠٧٩.

٥٠. حسين العوادي، العراق في غمرة الصراعات وقائع وإحداث من تاريخ العراق الحديث والمعاصر(عهد الاحتلال العثماني ١٥٣٤-١٩١٤م)، ج١، دار الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ط١، ٢٠١٩م، ص١٨٧.

٥١. إن تذبذب العلاقات بين العثمانيين والصفويين سلماً وحرباً خلال فترة الدراسة جعل من المشهدين المشرفين وما يتعلق بها كورقة ضغط متبادلة تستخدمها الدولتان في التأثير على مجرى هذه العلاقة بين الحين والآخر، لذا تعد معاهدة أماسية نصاً مهماً تطرق الى قضية تأمين سلامة الزوار القادمين من إيران لزيارة العتبات المقدسة. ينظر: عماد عبد السلام رؤوف، كربلاء في القرنين السادس عشر والسابع عشر بحسب الوثائق العثمانية، ص٨٤.

٥٢. نوران برهان علي، العلاقات العثمانية-الفارسية في عهد القاجاريين(١٧٩٥-١٨٩٦م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤م، ص١٥-١٦.

٥٣. المقصود به الشهزادة بايزيد ابن السلطان سليمان القانوني

٥٤. يبدو القصد من الصدقات الأموال التي تعطى للفقراء فلا تجوز الصدقة على الأضرحة المشرفة.

٥٥. فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ج٣، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، ٢٠١٤م، ص١٢٦-١٢٩. وهنا يجب الإشارة إلى ان الدولة العثمانية بعد مضي قرابة الـ(١٠) سنوات عادت لتؤكد النقاط أعلاه نفسها مع بعض التغييرات اللازمة من خلال مرسوم ديواني كان قد بعث لبكر بكي بغداد

في ٣ آذار ١٥٧٤م يقتضي بموجبه تطبيقها إزاء الإيرانيين مع الحفاظ قدر الإمكان على العلاقات بين البلدين. ينظر: فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ج٥، ص٢٦٨-٢٧١.

٥٦. عماد عبد السلام رؤوف، كربلاء في القرنين السادس عشر والسابع عشر بحسب الوثائق العثمانية، ص٨٤.

٥٧. فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ج٣، ص١٣٠-١٣٢.

٥٨. للتنويه: قد ورد في الترجمة سنة ١٥٦٦م ولعل ان ذلك خطأ مطبعي غير مقصود ويبدو الأصح ١٥٦٥م، فعلى وفق السقف الزمني الذي ارتبط به موفدو الشاه كان زيارتهم للمراقد المقدسة كل سنة ليمكثوا فيها ويقوموا بتوزيع الطعام على الزوار والفقراء بالاضافة الى ان الرد على استعلام الوالي جاء في تموز ١٥٦٥م.

٥٩. المصدر نفسه، من الجدير بالذكر ان الشاه طهماسب الأول كثير ما كان يؤيد ويدعم الوجود الصفوي في العراق عن طريق إبقاء حاميات عسكرية شيدت لها قلاع في مناطق متفرقة من مدن العراق وتمركز فيها ضباط مخلصون أختارهم الشاه بنفسه مع عدد لا بأس به من الجنود، ولعل ذلك كان يعطي للإيرانيين عامل الطمأنينة للإقامة في مدن العراق وخصوصاً مدينة كربلاء المقدسة. ينظر: حسين حامد جبار الفحام، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجالية الفارسية في العراق(١٨٣٩-١٩١٤م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٧م، ص١٠.

٦٠. فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ج٥، ص١٠٣-١٠٤.

٦١. المصدر نفسه، ج٥، ص٢٠٨-٢١٠.

٦٢. المصدر نفسه، ج٥، ص٢٦٥-٢٦٦.

٦٣. المصدر نفسه، ج٥، ص٢٧٣.

٦٤. المصدر نفسه، ج٥، ص٢٧٦-٢٧٧.

٦٥. المصدر نفسه، ج٥، ص٢٨٠.

٦٦. المصدر نفسه، ج٥، ص٢٨٠-٢٨١.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر الوثائقية:

١- حسين ويّس التلعفري، النجف الاشرف في الارشيف العثماني دراسة تحليلية وثائقية(١٢٨٦-١٣٣٤هـ/ ١٨٦٩-١٩١٥م)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١٦م.

٢- ديلك قايا، كربلاء في الأرشيف العثماني(دراسة وثائقية ١٨٤٠-١٨٧٦م)، ترجمة حازم سعيد منتصر، مصطفى زهران، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٨م.

٣- فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ج٣، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، ٢٠١٤م، و مج١، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، ٢٠١٥م، و ج٥، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ط٢، إستانبول، ٢٠١٧م.

٤- ----، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني(رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية)، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٣م.

٥- مجموعة من الباحثين، موسوعة كربلاء الحضارية/ المحور التاريخي(الوثائق العثمانية)، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، كربلاء المقدسة، ٢٠١٨م.

٦- نجاتي أقطاش، عصمت بينارق(أعداد)، الأرشيف العثماني(فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء بإستانبول ترجمة صالح سعداوي صالح، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الإسلامي، عمان، د.ط، ١٩٨٦م.

ثانياً: المخطوطات:

١- السيد إبراهيم شمس الدين القزويني، مذكراته بعنوان(وقائع الأيام)، ج٤.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح:

١- حسين حامد جبار الفحام، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجالية الفارسية في العراق(١٨٣٩-١٩١٤م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٧م.

٢- زيد خالد المفرجي، التنظيم القانوني لإدارة الأوقاف في العراق، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٢م.

٣- محمد رافع يونس محمد الحيالي، متولي الوقف(دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠٥م.

٤- محمد رافع يونس محمد الحيالي، متولي الوقف(دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠٥م.

٥ - ١٧٩٥ ١٨٩٦م)، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤م.

٦- نورة عبد الرزاق العلي، السلطان سليمان القانوني(حياته، حروبه، إدارته)، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة دمشق، ٢٠١١م.

رابعاً: الكتب العربية والمعربة

١- حسن بيك روملو، أحسن التواريخ باهتمام عبد الحسين نوائي، انتشارات أساطير، طهران، ١٩٦٤م.

٢- حسين العوادي، العراق في غمرة الصراعات وقائع وإحداث من تاريخ العراق الحديث والمعاصر(عهد الاحتلال العثماني ١٥٣٤-١٩١٤م)، دار الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٩م.

٣- حميد محمد حسن الدراجي، كربلاء مدينة التراث والحضارة والعمران، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، ٢٠١٩م.

٤– حيدر صبري شاكر الخيكاني، تاريخ كربلاء في العهد العثماني(دراسة في سياسة الدولة العثمانية تجاه أهم الأحداث في مدينة كربلاء المقدسة(١٥٣٤–١٩١٧م)، دار السياب، بغداد، ٢٠١٢م.

٥– سعيد رشيد زميزم، كربلاء والرحالة الذين زاروها، قسم الشؤون الفكية للعتبة الحسينية المقدسة، كربلاء المقدسة، ٢٠١٧م.

٦– سلمان هادي آل طعمة، تاريخ مرقد الحسين عليه السلام والعباس عليه السلام، مؤسسة الاعلمي، بيروت، ١٩٩٦م.

٧– صالح كولن، سلاطين الدولة العثمانية، دار النيل، مصر، ٢٠١٣م

٨– عباس جعفر الإمامي، تاريخ السدانة الحسينية للمحقق الكرباسي، بيت العلم للنابهين، بيروت، ٢٠١٤م.

٩– عبد الصاحب ناصر، كربلاء في أدب الرحلات، مؤسسة البلاغة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٣م.

١٠– عماد عبد السلام رؤوف، إدارة العراق(الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة)، دار الحكمة للطباعة والنشر، د.ط، بغداد، ١٩٩٢م.

١١– مجموعة مؤلفين، دراسات حول كربلاء ودورها الحضاري(وقائع الندوة العلمية التي عقدت في لندن)، دار الصفوة للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٩٦م.

١٢– محمد باقر، شهر حُسين، انتشارات كليني، إيران، جاب دوم، ١٤١٤هـ.

١٣– محمد جميل بيهم، أولويات سلاطين تركيا(المدنية والاجتماعية والسياسية)، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٣١م.

١٤– محمد حسن الكليدار آل طعمة، مدينة الحسين(مختصر تاريخ كربلاء)، السلسلة الأولى، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٤٧م.

١٥– ----، مدينة الحسين، السلسلة الثانية، مطبعة شركة سفهر، ايران، ١٩٤٩م.

١٦– ----، مدينة الحسين أو مختصر تاريخ كربلاء، السلسلة الرابعة، د.م، ١٩٦٩م.

١٧- محمد هارون، الرحلة العراقية(وصف أدبي وتاريخي للعتبات المشرفة في العراق قبل أكثر من مائة عام)، إعداد احمد محمد رضا الحائري، مؤسسة الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٢م.

١٨- ميرزا محمد معصوم، تاريخ سلاطين صفوية، سعي واهتمام أمير حسن عابدي، انتشارات بنياد وفرهنك إيران، طهران، ١٩٣٢م.

١٩- نصر الله فلسفي، إيـران وعلاقاتها الخارجية في العصر الصفوي(٩٠٦-١١٤٨هـ/ ١٥٠٠-١٧٣٦م)، ترجمة محمد فتحي يوسف الريس، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٩م.

٢٠- نظمي زاده مرتضى أفندي، كلشن خلفا، ترجمة موسى كاظم نورس، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧١م.

خامساً: الدوريات:

١- حسين محمد القهواتي، حملة السلطان سليمان القانوني على بغداد عام ١٥٣٤م، مجلة المورد، مج٨، العدد الثاني، ١٩٧٩م.

٢- عماد عبد السلام رؤوف، كربلاء في القرنين السادس عشر والسابع عشر بحسب الوثائق العثمانية، مجلة السبط، العدد ٣، السنة الثانية، كربلاء المقدسة، العتبة الحسينية المقدسة، ٢٠١٦م.

٣- معاذ محمد عابدين، قاسم محمد الحموري، التزام الضرائب في الدولة العثمانية دراسة تاريخية شرعية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٣، المجلد ٢٩، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٦م.